

الجريمة من زاوية وضعية معاصرة (بحث في فلسفة القانون)

الدكتور عبد القادر عدالة

أستاذ محاضر بجامعة معسكر

تمهيد:

نعرف أن المذهب التقليدي يتجه بشأن موضوع الإجرام ومكافحته، لينشئ الجريمة على ركن المسؤولية الجنائية، وهو ركن يقوم بدوره على مدى توفر شرطي الوعي وحرية الاختيار، فمتى تمّ الثبّت من حصول هذين الشرطين إلى جانب حدوث الضرر، كان الفاعل جانيا، وكانت المسؤولية جنائية، أما إن تحقق الضرر فقط، كانت المسؤولية مدنية، ورواد هذا المذهب هم فلاسفة التنوير الفرنسيين في القرن الثامن عشر وزعماء الاتجاه النفعي، يضاف إليهم الفيلسوفان الألمانيان رائد النزعة الفلسفية النقدية إيمانويل كانط

Emmanuel Kant ومؤسس المنطق الفلسفي الجدلي **فريدريك هيجل** **Frederich Hegel**.

لكن ونظرا للفشل النسبي الذي مُني به هذا المذهب وما كان يدعو إليه من سياسة جنائية في مكافحة الجريمة، ظهر إلى الوجود مفكرون في إيطاليا بين القرنين التاسع عشر والعشرين دعوا إلى الكف عن الاهتمام بالجريمة من أجل تركيز العناية على حالة المجرم نفسه من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية، قصد اتخاذ تدابير وقائية دفاعية ضد الجريمة.

لذلك وانطلاقاً من كون هؤلاء المفكرين يعتبرون الجريمة ظاهرة مادية لا تختلف عن الظواهر الفيزيائية الأخرى، إذ أنها هي - الأخرى - تخضع في حدوثها إلى مجموعة عوامل و أسباب معينة، وكلما تكررت هذه الأسباب، تكررت هذه الجرائم لاحالة، وذلك ما يعبر عنه بمبدأي السببية والحتمية، وبالتالي فمكافحة الجريمة تتم منطقياً من خلال مكافحة أسبابها الحقيقية، وهو اتجاه وضعي علمي ظهر في أوروبا، نتيجة ما حققته النزعة الحتمية من

انتصار كبير في ميداني العلم والفلسفة على إثر تقدم علوم الطبيعة ونشأة علوم الإنسان في القرن التاسع عشر، كما ساعد على ظهوره ما قدمته الصناعة الحديثة من إضافات بفعل تطور الرأسمالية، وبالتالي بروز أهمية التأهيل الحرفي والمهني في سوق العمل، وفي رقي المجتمع بصفة عامة، ومن ثمار هذا الاتجاه الوضعي، ظهور علم فتي ينتمي إلى أسرة العلوم القانونية وهو علم الإجرام، إنه علم يدرس أسباب الجريمة والطرق الكفيلة بمكافحتها، كما نجم عن هذا الاتجاه الوضعي، ميلاد حركة قانونية في القرن العشرين قريبة من مجالات اهتمامه، تحت اسم "حركة الدفاع الاجتماعي الحديث".

وعليه، فما هي العوامل المسببة للجريمة حسب الاتجاه الوضعي؟ وهل هي عوامل فردية أم اجتماعية؟ وهل هي موروثية أم مكتسبة؟ وإذا فرضنا جدلاً أنها مكتسبة، فهل هي صادرة من البيئة الطبيعية أم من البيئة الاجتماعية؟ أم أنها نتيجة عوامل بعضها من هنا وبعضها من هناك؟

من جهة أخرى، كيف تتصور المدرسة الوضعية، ومعها حركة الدفاع الاجتماعي الحديث، الدور الذي يجب أن يقوم به القانون الجنائي لمكافحة الجريمة؟ وبعبارة أخرى ما هي أبرز ملامح السياسة الجنائية في منظور هذه المدرسة ومنظور تلك الحركة؟ تلك على العموم المشاكل التي نحاول معالجتها في هذا المقال.

لذا سنعالج الموضوع من خلال مبحثين، نتناول في الأول دواعي الإجرام من وجهة نظر المدرسة الوضعية ونتناول في الثاني أساليب مكافحة هذه الظاهرة في نظر هذه المدرسة.

- دواعي الإجرام في نظر الوضعيين:

نتناول هذه العوامل في ثلاث نقاط تحليلية، الأولى نخصصها لشرح العوامل الفردية الموروثة، والثانية لتحليل العوامل النفسية والثالثة لتشريح العوامل الاجتماعية والطبيعية المكتسبة.

- العوامل الفردية الموروثة:

أشهر مفكر غربي اهتم بإبراز العوامل الفردية الموروثة للجريمة، هو أستاذ الطب الشرعي والعصبي والضابط بالجيش الإيطالي سيزار لومبروزو **César Lombrosso** (1836-1909)، إذ أن عمله كطبيب شرعي في المستشفيات العقلية وكطبيب في الجيش الإيطالي، ساعده على القيام بكثير من الأبحاث العلمية، التي مكنته من وضع نظريته الشهيرة في علم الإجرام، فمن خلال متابعته وملاحظته للجنود المجرمين ومقارنتهم بالجنود من ذوي السيرة الطيبة والسلوك الحسن، ومن خلال قيامه بتشريح بعض جثث المجرمين من غير العسكريين، توصل إلى تسجيل نتائج في غاية الأهمية حسب ما أشار هو بنفسه إلى ذلك، من أهمها: ملاحظة فراغ مجوّف في مؤخرة الدماغ شبيه بما هو موجود عند القرد في رأس المجرم¹.

كما لاحظ في هذه الجثث " ضيق تجويف عظام الرأس، ضيقاً في الجبهة، ضخامة الفكين، بروزاً في عظمتي الخدين، عدم انتظام شكل الأذنين كالكبر والصغر أو الفرطحة والانعكاف غير العاديين وشدوداً في تركيب الأسنان وفرطحة واعوجاجاً في الأنف وكثرة تجاعيد البشرة وغازرة وجفافاً في الشعر، والطول المفرط في الذراعين أو قصرهما وعيوباً في التجويف الصدري والبلوغ الجنسي المبكر"²، الأمر الذي جعله يسارع إلى تأليف كتابه " الإنسان المجرم" الصادر في سنة 1876.

تضمّن الكتاب الملاحظات السابقة التي استخلص منها مجموعة من النتائج العامة، مثلما يفعل أي عالم دارس للمادة الجامدة أو المادة الحية، وهذا المنهج الذي تنتقل فيه سيزار لومبروزو من دراسة الجزء إلى الحكم على الكل بما ثبت على الجزء بالملاحظة والتجريب، هو ما يُدعى بمنهج الاستقراء، أما النتيجة العامة التي استخلصها، فرأى فيها أن الإجرام ظاهرة حتمية ناجمة عن تأثير عوامل عضوية موروثة، فهو بمثابة جراثيم يرثها الفرد من أحد أبويه أو كليهما عبر الكروموزوم الحامل للخصائص الموروثة.

اتضح ذلك لهذا الطبيب من خلال فحصه لـ 383 مجرماً، حيث أن 21% منهم تتوفر فيهم علامة واحدة من العلامات المصنفة من قبله كعلامات دالة، وأن 43% منهم تتوفر فيهم خمس علامات على الأقل من علامات الرجعة والارتداد أي الرجوع إلى شكل الإنسان البدائي، وأشهر جثة قام بتشريحها هي جثة قاطع طريق اسمه فيليلا من جنوب إيطاليا³.

غير أن ما تعرّض له سيزار لومبروزو من نقد شديد ولاذع لنزعته البيولوجية، جعله يولي اهتماماً أيضاً بالناحية النفسية للمجرم وسجّل ملاحظات كثيرة في هذا الشأن، وتتمثل في كثرة الرسوم الوشمية على أجسام المجرمين وطابعها الخلاعي، فاستخلص من ذلك ضعف إحساسهم بالألم وقابليتهم للقيام بجريمة الاعتداء على الأشخاص وعلى أعراضهم⁴، وقد قرّر تقديم هذه الإضافة ذات الطابع البسيكولوجي في الطبعة الثالثة، لكتابه المشار إليه سابقاً، الصادرة في سنة 1897، عند إعلان "أن المجرم مجنون نفسي" ⁵.

ثم جاء بعد ذلك الباحث الأمريكي هوتون **Howton** ليؤكد ما ذهب إليه سيزار لومبروزو، فقد قام بدراسة ما يقارب أربعة عشر ألفاً من المجرمين وبدراسته لمجموعة أخرى من غير المجرمين تقارب ربع عدد هؤلاء، تبين له وجود صفات خاصة موروثية يتمييز بها المجنون، وهي صفات تتعلق بشكل العينين، الأنف، الفم، الأذنين والجمجمة.

كما استخلص هوتون **Howton** أن الصفات تختلف باختلاف أنواع الجرائم المرتكبة من قبل هؤلاء المجرمين، فصفات مرتكبي الجرائم ضد الأشخاص تختلف مثلاً عن صفات مرتكبي الجرائم على العرض، وهذه تنطبق وتتوافق مع صفات مرتكبي الجرائم الخاصة بالمال وهكذا⁶.

لقد حذا حذو هوتون **Howton** في موافقته على مذهب سيزار لومبروزو، العالم الجنائي الإيطالي بنيتو ديتيلو **Benitto Detillo** صاحب نظرية "الميل والاستعداد الإجرامي"، فهي نظرية تؤكد على وجود ميل سابق للإجرام لدى الجنائي

لتكوين نفسي وفطري خاص في شخصيته، يُضعف من قوى التحكم الإرادي عنده، فيكون أكثر استعداداً من غيره عندما يقابله أي مؤثر خارجي⁷.

- العوامل النفسية للإجرام:

اشتهر **سيزار لومبروزو** بتفسير الجريمة على أساس عضوي وراثي، هو نفسه الذي صار يقول بأهمية العوامل النفسية في دفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة عندما تعرّضت نظريته لنقد شديد، ثم جاء من بعده القطب الثاني في هذا المذهب، وهو القاضي **جاروفالو Garofalo** الذي ركّز على العوامل الداخلية العضوية والنفسية في حصول الجريمة، وإذا كان قد اعترف بدور العوامل الاجتماعية في إحداثها، فإنه قلّل من أهميتها وأهم مساهمة له في إثراء وإغناء مباحث المذهب الوضعي وفي علم الإجرام، تمييزه بين الجريمة الطبيعية والجريمة المصطنعة⁸.

الجريمة الطبيعية هي السلوك الإجرامي في رأيه، لأنه سلوك ضار غير أخلاقي يتنافى مع السلوك السوي والطبيعي، لذا فهو سلوك إجرامي تعاقب عليه القوانين الجنائية في كافة الدول، أما المصطنعة منها فهو السلوك الذي لا تتفق على تجريمه كل القوانين، لأن تجريمه ينبثق من اختلاف الظروف الاجتماعية والقيم الخلقية والتعاليم الدينية، بمعنى أن معيار الحكم على هذا السلوك بأنه إجرامي أو غير ذلك، هو معيار نسبي يقوم على نسبية القيم والثقافات والتقاليد الاجتماعية، لذا فالجرم الحقيقي في نظر **جاروفالو Garofalo** هو مرتكب الجريمة الطبيعية في ظروف عادية وطبيعية، إذ هو الذي يتوفر على دوافع الإجرام الحقيقية والعضوية والنفسية.

على أن المدرسة التي اشتهرت في تحليلها للجريمة من زاوية نفسية، هي مدرسة التحليل النفسي والمعروفة بأسماء شهيرة من الرواد ومنهم: **سيغموند فرويد (1856-1939)**، **ألفريد آدلر (1870-1937)** و**كارل يونغ (1875-1961)**، الأول هو مؤسس المدرسة وهو طبيب أعصاب نمساوي، الثاني والثالث تلميذان له، أولهما نمساوي والآخر سويسري⁹.

إن أعظم اكتشاف قام به رموز هذه المدرسة، وهي إحدى مدارس علم النفس المعاصر، هو اكتشاف "ساحة اللاشعور"، فقد ظل الناس طيلة القرون الخوالي قبل سيغموند فرويد، يعتقدون أن النفس البشرية لا تحوي سوى ساحة الشعور أي الوعي، وأغلب الكتابات السابقة على سيغموند فرويد، لا تميّز بوضوح بين النفس، الشعور، الروح والعقل، فهي مرادفات لمُسَمَّى واحد.

لكن مع ما قام به هذا الأخصائي، تبين أن الجهاز النفسي يضم قسم الشعور (الوعي)، قسم اللاشعور (اللاوعي) وقسم الضمير الخلفي، ويطلق على الأول لفظ "الأنا"، ويطلق على الثاني لفظ "الهو" ويطلق على الثالث لفظ "الأنا الأعلى"، فالأنا ينطوي على ما نحده من فاعليات ذهنية ومشاعر نفسية، الفاعليات كالإدراك والتذكر، والمشاعر من انفعال كالغضب وعاطفة كالحب، بينما هو، يضم كافة الحوادث والذكرات المنسية المكبوتة، وقد تسببت في كبتها مختلف الضغوط الداخلية أو الخارجية، الفردية والاجتماعية، وهي حوادث تبقى في ساحة اللاشعور حبيسة دفينته، ليس بإمكان الفرد إخراجها إلى ساحة الشعور بإرادته، لكن نتساءل بدورنا: ما علاقة كل ذلك بالملذبة الوضعي وعلم الإجرام؟؟؟؟

يرى أقطاب هذه المدرسة أن الجريمة سلوك منحرف، كثيرا ما يكون ناتجا عن عوامل نفسية مكبوتة في اللاشعور، وطبيعة هذه العوامل تختلف من أستاذ إلى آخر، وهذا حسب تجربة وخبرة كل واحد منهم، فرائد المدرسة سيغموند فرويد، يرى أنه مادام أن اللاشعور يحتوي على الرغبة الجنسية المكبوتة أي ما يدعوه بـ "الليبيدو" **Libido**، فالسلوك الإجرامي من اعتداء على الأشخاص أو انتهاك للأعراض مدفوع في نظره بهذه الرغبة الدفينة.

أما ألفريد أدلر، فيرى بدوره أن اللاشعور يحتوي على عقدة النقص (القصور الجسماني أو الذهني)، فالسلوك الإجرامي في نظره بمختلف أنواعه، مدفوع بهذه العقدة، أما كارل يونغ، فهو يحاول أن يتجاوز التعدد في النظرة الحاصل بين الأول والثاني، ليقول أن

اللاشعور يضم الغرائز المكبوتة وعقلة النقص حقا ولكنه يضم أيضا مختلف الطقوس و"الطابوهات" المتوارثة، مما يشكل عند الفرد ما يدعوه هذا المفكر بحالة "اللاشعور الجمعي" الذي يؤثر في سلوك الفرد بحيث يمكن أن يدفعه في يوم ما إلى ارتكاب الجريمة.

لكن هل يعني ذلك أن كل عقلة مكبوتة تؤدي بالضرورة وبصفة آلية ميكانيكية إلى ارتكاب الجريمة حسب مدرسة التحليل النفسي؟ كلا ! إن الإجرام يحدث حينما يقع اضطراب في تفاعل أقسام الجهاز النفسي السابقة وفي عجزها عن التكيف مع المحيط الاجتماعي، ويمكن أن نشرح هذا الاضطراب في حالات ثلاث¹⁰ ، وهي كالآتي:

- الحالة الأولى:

هي الحالة التي يكون فيها "الأنا الأعلى" أي الضمير الخلقي عند الفرد قاسيا ومتعصبا، وهذا يجعل "الأنا" أي الشعور واقعا تحت سيطرة الضمير الذي يمنعه من التعبير عن تطلعات "الهو" جملة وتفصيلا، فيأخذ الأنا في كبت وتخزين هذه المشاعر وهذه التصرفات في الهو، وهي حيلة يلجأ إليها الأنا ليفلت من تأنيب الضمير وتعذيبه.

لكن مخزون اللاشعور يتفاقم ويتعالى في هذه الحالة، وإذا تعالى فوق اللزوم انفجر، وإذا انفجر حوّل صاحبه إلى مريض عصابي أو ذهاني، لديه قابلية لارتكاب جرائم كثيرة، انتقاما لنفسه ولرغباته من هذه السلطة القاهرة الصادرة عن الأسرة أو عن مؤسسة اجتماعية ما أو عن المجتمع، هذه السلطة التي يعكسها الضمير.

كما قد تؤدي هذه الحالة من قسوة الضمير إلى نفس النتيجة منطقيا بطريق آخر، هذا لأنها قد تؤدي إلى الإصابة بعقدة الذنب لدى الفرد نتيجة المبالغة في محاسبته على كل صغيرة وكبيرة من الذنوب، وعقلة الذنب هذه قد تدفعه إلى ارتكاب جرم حقيقي لكي يعاقب عليه من طرف المجتمع والسلطة القانونية، تكفيرا عن الخطيئة الوهمية التي باتت تؤرقه وتعذّبه.

- الحالة الثانية:

هي الحالة التي يكون فيها الأنا الأعلى ضعيفا، غير قادر على كبح جماح الهو، مما يؤدي إلى وقوع الأنا تحت سيطرة الهو، فيسمح الأنا للشخص بالتعبير الواعي عن هذه الدوافع التي قد تكون مخالفة للمبادئ الخلقية، للقوانين والأعراف السائدة في المجتمع، مما قد يعني ارتكاب هذه الجريمة أو تلك.

- الحالة الثالثة:

هي الحالة التي يكون فيها "الأنا الأعلى" مضطربا متأرجحا بين القسوة والتراخي، نتيجة التربية المضطربة التي تجعل الابن غير قادر على تمييز الواجب من غيره، فحيانا يحاسبه والده على سلوك معين ولا تحاسبه والدته على هذا السلوك.

كما يحدث هذا الاضطراب أيضا عندما يحاسب على إتيان فعل ما، تارة ولا يحاسب عليه تارة أخرى، فضميره بين التشدد والتسامح، ففي وقت التشدد قد يعتريه شيء من الندم الشديد على ما بدر منه من أفعال أثناء وقت التسامح، أفعال يعاقب عليها الضمير والقانون، وهذا الندم قد يشتد إلى درجة أنه يدفعه إلى ارتكاب جرم حقيقي يعاقب عليه القانون تكفيرا عن خطيئته، كما قد يدفعه إلى الإقرار بالذنب أمام الناس أو أمام الهيئة المختصة بتسليم نفسه لإزاحتها من تأنيب الضمير.*

- العوامل الاجتماعية للإجرام:

لقد ذكرنا فيما سبق أن القرن التاسع عشر عرف بروز نزعة وضعية عملت على تفسير مختلف الظواهر والمؤسسات الاجتماعية بأسباب مادية اجتماعية، أي أنها ليست روحية وليست متعالية غيبية، وكانت هذه النزعة وراء نشأة علم الاجتماع في أوروبا، وهي النزعة التي يطلق عليها في تاريخ الفلسفة اسم "الوضعية الفرنسية"، حيث أن صاحبها هو أوغست كونت (1798-1857) وتلميذه إميل دوركايم (1858 - 1917) الذي ساهم في تأسيس علم الاجتماع وعلم الإجرام معا.**

إن الخدمة التي قدّمها **إميل دوركايم** لدراسات علم الإجرام، تّمت من خلال ما قدّمه في سبيل مواصلة عمل **أوغست كونت** في إنشاء علم الاجتماع، فقد اشترط **أوغست كونت** مبادئ رئيسية يجب الأخذ بها من أجل دراسة الحياة الاجتماعية علميا وبالتالي بلوغ حقائق علمية تفسر جوانبها.

أهم هذه المبادئ المنهجية هي اعتبار الظاهرة الاجتماعية شيئا مستقلا عن الذات الدارسة وقابلا للملاحظة والدراسة الإحصائية الميدانية، كما لو كان الأمر يتعلق بالمادة الجامدة أو الحية، ومن هنا يجب التخلي عن جميع الأحكام المسبقة والخواطر الذاتية الحدسية، حتي لا تكون هذه الأحكام والخواطر عائقا إبستمولوجيا أمام البحث الموضوعي، يضاف إلى ذلك مبدأ آخر يرتبط بالسابق، وهو أن الظاهرة الاجتماعية قابلة للتفسير بعامل اجتماعي أو بجملة عوامل اجتماعية وليس بعامل فردي نفسي أو بعامل روحي غيبي.

من هنا فالبحث العلمي في الظاهرة الاجتماعية، شأنه شأن دراسة مختلف ظواهر المادة، يجب أن يخضع في نظر **إميل دور كايم**، إلى مبادئ التفكير العلمي التجريبي الأساسية وهي: الوضعية، الموضوعية، السببية، الحتمية، النسبية والتكميم.

وطالما أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، فإنها قابلة للتفسير بالسبب الاجتماعي الذي إذا تكرر حدوثه فلجريمة تتكرر بسببه، ولا مجال هنا لورود أسباب ما وراثية، واتباع منهج الاستقراء في دراسة الجريمة سيؤدي إلى بلوغ نتائج يمكن تحديدها في صياغة كمية (معادلة رياضية أو رسم بياني أو نسبة مئوية).

من جملة الأبحاث التطبيقية التي قام بها **إميل دوركايم**، بحث يتصل بموضوع الجريمة وهو الانتحار، والنتائج التي أفضى إليها بحثه السوسيولوجي هي أن الانتحار ليس مسألة فردية إنما هو ظاهرة اجتماعية، والأسباب الدافعة إليه لا ترتبط بالدرجة الأولى بحالة المنتحر النفسية، إنما بظروف وسطه الاجتماعي.

يقول إميل دوركايم أن دراسة هذه الظاهرة جعلته يستخلص قوانين، أي علاقات ثابتة تفسرها ومن هذه القوانين: الانتحار بين النساء أقل منه بين الرجال، لأن المرأة أقل انخراطاً في الحياة الاجتماعية من الرجل، وهي من أجل هذا أقل شعوراً بقوة الفعل الحسن أو السيئ، وما يقال عن المرأة يقال عن الطفل، كما أن نسبة الانتحار تزداد بين شهري جانفي وجوان، ثم تنخفض لأن نسبة النشاط الاجتماعي تتغير من موسم إلى آخر.

كما أن الدافع النفسي أو الخلقي لهذه الظاهرة، هو نفسه خاضع في نظره إلى دافع أو دوافع اجتماعية، فيقول أن دافع الأنانية ينبع من العزلة الاجتماعية، دافع الإيثار ينبع من الانخراط في مجموعة صغيرة تكونت لخدمة قضية، ودافع الحاجة ناجم من الأزمة الاقتصادية¹¹.

بالإضافة إلى الوضعية الفرنسية، ظهرت في القرن التاسع عشر نزعة مادية تاريخية كان لها عميق الأثر في التفكير البشري وفي تاريخ البشرية على العموم، ألا وهي "المادية التاريخية" التي وضع أسسها كارل ماركس وفريدريك أنجلز ثم فلاديمير إيلتش لينين، ومن ثمة، سيؤثر هذا التيار الفلسفي في نشأة علم الإجرام وتقدمه من قريب أو بعيد.

إن واضع أسس "المادية التاريخية" كارل ماركس (1818-1883) يحتاج ضد العقوبة التي دافع عنها إيمانويل كانط وفريدريك هيغل، فهو يقول: "إن كلا من التاريخ البشري والإحصاء أثبت أن العالم لم يتم أبداً تقويمه ولا تخويله بالعقوبة [...] وأنه بدلاً من أن يرى فريدريك هيغل في المجرم مجرد شيء سلبي وعبد للعدالة، راح يرفعه إلى منزلة الذات الحرة المستقلة، غير أننا هنا كما في أي مجال، نلاحظ أن المثالية الألمانية لا تفعل سوى أنها تخلع على قوانين المجتمع القائم معطفاً ميتافيزيقياً من أجل ترسيخ هذه القوانين... إن هذه النظرية التي يراود بها التأكيد على أن العقوبة مطلوبة من المجرم نفسه، ليست إلا شكلاً ميتافيزيقياً للقانون الطوطمي القديم (قانون المثل): العين بالعين، السن بالسن والدم بالدم، وفي الواقع أن العقوبة هي وسيلة يدافع بها المجتمع ضد كل من يهدد شروط

وجوده"¹² ويقصد بالجمع هنا الطبقة السائدة في دفاعها عن مصالحها ضد الطبقات الكادحة.

إن الجريمة في النظرية الماركسية هي رد فعل للبؤس الاجتماعي الذي يعاني منه أفراد الطبقة الكادحة نتيجة استغلال الطبقة السائدة المالكة لوسائل الإنتاج، وبما أن القانون في نظر أصحاب هذه النظرية، هو شكل من أشكال الإيديولوجيا والبنية الفوقية التي تعكس مصالح الطبقة السائدة، فإن مهمته تتحدد في القيام بدور المحافظة على هذه المصالح المادية للأقوياء، وهذا بوضع قوانين تجرم كل تمرد ومقاومة للوضع القائم، وأخرى تعاقب على هذا التمرد، إذن فالجريمة واقعة تفرزها الأنظمة الطبقيّة، والآن جرائم هذا العصر وليدة الليبرالية من وجهة نظر النظرية الماركسية .

أما في ظل الفلسفة الاشتراكية، حيث لا استغلال ولا طبقية، فلن يكون هنالك بؤس اجتماعي في نظر أصحاب النظرية الماركسية، ومن ثمة لن تحدث عندئذ جرائم، إذن فلن يحتاج الناس إلى قوانين مجابهة المجرمين ومعاقبتهم لتكريس الظلم والاستغلال.

ومهما يكن، فالباحث الذي سعى إلى إعطاء الصياغة الكاملة للمذهب الوضعي الإيطالي وإلى إعادة بناء علم الإجرام حقاً، هو **أونريكو فيري Enrico Verri** في القرن التاسع عشر أيضاً، فهذا الباحث اهتم بمدى تأثير البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية ومدى تأثير العوامل الفردية في إحداث السلوك الإجرامي، فالجريمة عنده هي وليدة تفاعل عوامل شخصية عضوية، نفسية مع عوامل بيئية - اجتماعية.

يرى **أونريكو فيري** أن مقداراً معيناً من ظروف الفرد الشخصية أو من ظروف الجو الطبيعية أو من الأحوال الاجتماعية، سينتج مقداراً معيناً من الجرائم لا أكثر ولا أقل، "فلجرم هو دائماً شخص سيّره وقت ارتكاب جريمته خللٌ نفسي، وهذا الخلل يغلب أن يكون مصحوباً بعيوب جسمية إن لم تكن مسببة له، فإنها في القليل مقترنة به معززة إياه وترجع معه إلى مصدر مشترك، والمجرمون يتباينون فيما بينهم بحسب العامل الطاعني في إنتاج جرائمهم: كونه خارجياً منبعثاً من الوسط الطبيعي أو من الوسط الاجتماعي أو

داخليا عضويا، وينقسمون من هذه الناحية بحسب التدرج من العامل الخارجي إلى العامل الداخلي إلى أنواع هي: المجرم بالصدفة، المجرم بالتكوين، المجرم المجنون"¹³.

وعليه، فقد اعتبر **أونريكو فيري** الجريمة فعلا غير ناتج عن تصرف خاطئ لإرادة المجرم، بل هو فعل ناتج عن عوامل لا حيلة له في إيجادها بإرادته، فقد تكون نابعة من تكوينه العضوي والمزاجي أو من ظروفه النفسية أو من ظروفه الاجتماعية أو من كل هذه العوامل مجتمعة.

- مكافحة الإجرام في نظر الوضعيين:

هناك وجود ملحوظ لانسجام بين عوامل الإجرام وتصور دور القانون الجنائي لمكافحته في نظر هذا التيار الوضعي، وسيتبين هذا من خلال ما نقدمه ضمن العاملين التاليين، حيث نخصّص الأول لشرح دور القانون الجنائي في مكافحة الإجرام حسب المذهب الوضعي التقليدي، والثاني لشرح دوره في مكافحة الإجرام حسب حركة الدفاع الاجتماعي الحديث.

- دور القانون الجنائي لمكافحة الجريمة حسب المذهب الوضعي:

لقد رأينا أن عوامل الإجرام عديدة، وهي تختلف من أستاذ إلى آخر، فهي عند **سيزار لومبروزو** عضوية موروثية بالدرجة الأولى، وهي عند **جاروفالو** نفسية بالدرجة الأولى، وهي عند **أونريكو فيري** عوامل متفاعلة متداخلة بين الذات والموضوع، بين الفرد والبيئة بنوعيتها الطبيعي والاجتماعي.

لهذا، فإن أساليب مكافحة الجريمة تتعدد منطقيا بتعدد هذه العوامل، وهو ما يجب أن يكون من الناحيتين العلمية والعملية، إذ أن الاختلاف في تشخيص المرض يؤدي إلى الاختلاف في وصف العلاج.

لكن قبل الانطلاق في تبين أساليب العلاج من الجرائم والآفات الاجتماعية، نرى أن هذا المذهب ينظر إلى الجريمة على أنها ظاهرة حتمية، وأنه لا يقول بمسؤولية المجرم في ارتكاب الجريمة وبالتالي استحقاقه للعقوبة، وإنما يؤكد أن المجرم غير مسؤول، لأنه خاضع إلى عامل أو جملة عوامل دفعته أو ستدفعه عاجلاً أو آجلاً لارتكاب الجرم، لذا فإنه لا يستحق العقوبة وإنما يستحق الخضوع إلى تدبير أو مجموعة تدابير علاجية أو وقائية، حتى يتم تخليص المجتمع من الخطورة الإجرامية التي يحملها بين جوانحه.

من هنا، فالإجراءات الجنائية في نظر دعة المذهب الوضعي من الخطأ تسميتها "عقوبات"، بل هي "إجراءات دفاع اجتماعي"، وعليه فالمجرم في نظر هذا المذهب ليس من ارتكب جريمة فقط، وإنما هو كل من يشكل خطراً على المجتمع سواء ارتكب جريمة بالفعل أو لم يرتكبها ولكن يُخشى قيامه بها، أي أنه يقول إن المجرم هو أحد اثنين: إما مجرم بالقوة (أي بالإمكان) أو مجرم بالفعل¹⁴.

وهكذا فمادام أن الخطورة الإجرامية عند بعض الأشخاص، سواء تلك التي تفجرت في ارتكاب جريمة أو تلك التي بقيت عندهم، تتفاوت درجتها ويختلف نوعها من هذا إلى ذاك، فإن التدابير الاحترازية يجب أن تختلف وهذا، كما يلي:

- التدابير المتخذة بشأن المجرم بالتكوين (بالفطرة).

لقد رأينا أن سيزار لومبروزو هو من اهتم أكثر من غيره في المدرسة الوضعية بالاعتكاف على إبراز العوامل العضوية الموروثة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب سلوك إجرامي، فقد قام ببعض التجارب المخبرية على عدد من المجرمين واستخلص منها باعتماد منهج الاستقراء الناقص نظريته الشهيرة، وهي أن الإجرام وليد عوامل عضوية موروثة بالدرجة الأولى، لذا فالشخص الذي يحمل في ذاته هذه العوامل هو شخص محكوم عليه بارتكاب جريمة أو جرائم، طال الأمد أو قصر.

وعليه، فالإجراء المنطقي الواجب اتخاذه تجاه هذا الشخص، هو إجراء مشدد، إن شئنا الدفاع الحقيقي عن المجتمع، فليس من المجدي معاقبة هذا الشخص بالسجن ثم تسريحه بعد مدة ليعود للانخراط في المجتمع، إذ أنه سيعود إلى الجريمة تحت ضغط عوامل الإجرام المتأصلة فيه، وهذا التدبير المشدد، لا يعدو أن يكون الحكم عليه بالإعدام أو بعزله مدى الحياة أو بالحكم عليه بالسجن المؤبد أو بالنفي إلى مكان ما، حيث لا أمل له في العودة إلى المجتمع.

- التدابير المتخذة بشأن المجرم المجنون:

إن سيزار لومبروزو تحت تأثير النقد اللاذع الذي تعرضت له نظريته البيولوجية في الإجرام، أضاف العامل النفسي إلى العامل العضوي الموروث للإجرام، بحيث أعلن "أن المجرم مجنون نفساني"***، فهناك أمراض نفسية عديدة جدا ويصنفها أهل الاختصاص إلى أمراض ذهانية مركزية وأمراض عصبية، والمرض الذهاني يتميز بأن صاحبه لا يعي مرضه، بل قد يزعم أنه هو العاقل والآخرين مرضى، بينما المرض العصابي يتميز بكون صاحبه يعي ويدرك بأنه مريض، وقد يسعى إلى العلاج لدى الأطباء المختصين أو لدى المشعوذين حسب مستواه الثقافي.

نسوق هنا على سبيل المثال مرض الانفصام " السكيزوفرنيا" ومرض فقدان الذاكرة " الأمنيذا الكلية"، وكلاهما مرض ذهاني، بينما نذكر مرض "الهستيريا" ومرض "الصَّرَع"، وكلاهما مرض عصابي أيضا، فبعض هذه الأمراض يعود إلى خلل عضوي على مستوى مركز الجملة العصبية، وبعضها يعود إلى تخلف عقلي (ضعف عقلي موروث) وبعضها إلى عوامل نفسية مكبوتة في اللاشعور، وهناك أمراض أخرى لم يصنفها الخبراء لا مع الذهانية ولا مع العصبية، وإنما هي من نوع خاص مثل مرض "البيكوباتية".

هكذا وطلما أن الأمراض النفسية والعصبية عديدة ومختلفة في النوع والدرجة، بحيث يكون بعضها قابلا للعلاج ويكون بعضها الآخر ميؤوسا منه، وبحيث يكون بعضها

عبارة عن نوبات مؤقتة ويكون بعضها الآخر مستديماً، إذن فالتدبير العلاجي أو الوقائي يختلف من مريض إلى آخر، وما يهمنا هنا هو علاقة هذه الأمراض بالسلوك الإجرامي، ومهما يكن فإن المدرسة الوضعية تدعو إلى اتخاذ تدابير مشددة بشأن المجرم المجنون، تماماً كما هو الشأن إزاء المجرم بالتكوين الفطري، وهذا لأنها ترى أن الخطورة الإجرامية عند المجنون متصلة أيضاً.

- التدابير المتخذة بشأن المجرم بالعادة.

المجرم بالعادة يعني المجرم الذي صار عنده ارتكاب الجريمة أمراً آلياً، لا يتطلب منه التردد الملاحظ عند الكثير من الناس قبل الإقدام على ارتكابها.

والإجرام الاعتيادي ملحوظ خاصة، في جرائم السرقة فالسارق المحترف يكرر القيام بالمجرم تحت ضغط العادة، كما أن المدمن على تعاطي المخدرات يستمر في تعاطيها، حتى وإن تم القبض عليه مراراً، وقل مثل ذلك على المعتدي على أعراض الناس، إن هؤلاء لا يستطيعون الإقلاع عن هذه الضروب من السلوك، وهذا لأن الشخص المعتاد على سلوك ما، عندما يحاول مقاومته يبذل جهداً كبيراً، فيعاني حينئذ من المشقة بينما عندما ينقاد إلى هذا السلوك، فإنه لا يبذل جهداً يُذكر، فيشعر حينئذ بالمتعة أو بالراحة على الأقل، وقد شبه المفكرون أثر العادة على السلوك بأثر الاستخدام المتكرر على أي شيء، فالورقة التي طويناها كثيراً، يسهل طيها والمفتاح الذي واطبنا على استعماله في موضع معين، يسهل استعماله في هذا الموضع.

وعليه فإنه من العيب أن نعاقب هذا الشخص أو نتخذ بشأنه تدابير مخففة، بل علينا أن نتخذ بشأنه تدابير غاية في الشدة والصرامة، كتلك التي نتخذها إزاء المجرم بالتكوين أو المجرم المجنون، لأنه مضطر إلى الإجرام بحكم العادة.

- التدابير المتخذة بشأن المجرم بالصدفة:

أما المجرم بالصدفة، فهو من لا يتوفر فيه الميل الطبيعي إلى الإجرام، ولكنه يتميز بضعف الوازع الخلقي أو الديني، لذا تنقصه مقاومة المؤثرات الخارجية، فيرتكب جرائم متى توفرت فرصة الإفلات والفرار من العقوبة¹⁵.

تتمثل هذه المؤثرات الخارجية في مختلف أنواع الإغراء والجذب، أي الإغراء لامتلاك المال تحت ضغط الفاقة والبؤس أو لامتلاك المزيد منه تحت ضغط الطموح إلى الثراء وبالتالي إلى بلوغ مراتب الجاه والنفوذ والسلطان، إن انخفاض مستوى المعيشة وتدهور القدرة الشرائية والوقوع ضحية البطالة أو ضحية التشرد، كل ذلك يجعل المرء يعاني من صعوبة العيش، وهذه المعاناة ستهيئ المناخ إلى الجريمة عند المعني، ما لم يكن محصناً برصيد خلقي أو ديني ضد ارتكاب الجرم واقتراف الشر.

سيكون أنسب تدبير يُتخذ في هذه الحالة، هو إصلاح أحوال المجرم وذلك، بإيداعه مثلاً في مؤسسة، حيث يُعاد تكوينه، فيكتسب مهنة وحرفة تهيه عند الخروج إلى الاندماج في المجتمع، ليشترك في خدمته ويحصل على الأجر الذي يسمح له بتوفير أسباب العيش الكريم، كما يمكن أن تعاد تربيته الخلقية أو الدينية ويزود بمعارف علمية وأدبية ترقى بمستواه الثقافي، فيخرج من "مؤسسة إعادة التربية" بمستوى أحسن يشرفه ويشرف أهله وذويه وأمته، وكم من سجين تكوّن في السجن تكويناً متيناً جعله ينال أعلى الشهادات وينجز أروع الأعمال، وهكذا فالتدبير المتخذ بشأن المجرم بالصدفة هو من التدابير المخففة.

- التدابير المتخذة بشأن المجرم بالعاطفة:

أما المجرم بالعاطفة، فهو من يعتمد إلى ارتكاب الجريمة بدافع من عوامل نفسية داخلية تتمثل في الاندفاع العاطفي أو الهيجان السريع الذي يصعب معه التحكم في السلوك، وهذا المزاج النفسي يتصف به ذوو "الطبع الصفراوي". وبالتصنيف الحديث المعاصر نقول، يتصف به ذوو "الطبع الغضبي"، ذوو "الطبع العصبي" وأيضاً ذوو

الطبع العاطفي"***. فصاحب طبع من هذه الطباع قد يرتكب جريمة تحت تأثير حالة الانفعال المؤقتة الطارئة، لكنه سرعان ما يندم على جريمته بعد أن يستعيد هدوءه.

وهكذا فهو يستحق تدبيرا مخففا، لأن عوامل الجريمة لديه ليست ثابتة متأصلة، بل هي عوامل عرضية، "إنه لا يمثّل بعد إجرامه أي قدر من الخطر على المجتمع، لأنه من المحتمل عدم عودته إلى الإجرام، فهو لن يقتل مرتين بسبب الحب والغيرة"¹⁶، إنه شخص قد يكفيه الإكراه على التعويض الكامل عن الضرر الذي تسبب فيه.

من هنا نلاحظ أن أقطاب المذهب الوضعي يحددون دور القانون الجنائي في الدفاع عن المجتمع بواسطة إصلاح أحوال الجاني إن أمكن، وإلا فإنهم يدعون إلى إقصائه نهائيا لحماية المجتمع، وهذا لأن الوقاية أحسن من العلاج والعلاج أبلغ من العقوبة في دفع الضرر، بل أن العقوبة عندهم إجراء لا معنى له، اللهم إلا إذا ثبت أن الإيلام يفيد في قطع الطريق أمام العود إلى الجريمة، وعلاوة على ذلك فإن الإيلام عادة ما يكون حلا ناجعا بالنسبة لغير المجرمين والضعفاء، بينما غيرهم لا جدوى من تطبيقه عليهم، وبشأن ما توفره الوقاية الاجتماعية من اقتصاد في الجهد والوقت والمال، يسوق أونريكو فيري المثال الآتي¹⁷:

"إذا فرضنا أن شارعا مظلما ينقلب أثناء الليل إلى مسرح لعدد من الجرائم، فإن السياسة الكلاسيكية تحتمّ ملأه برجال البوليس لضبط الأشرار في هذا الشارع، وهو أمر يكلف الدولة الكثير ولن يؤدي مطلقا إلى التخلص من الجرائم، هذا بخلاف ما إذا أضيء الشارع، فإن الإضاءة ستؤدي إلى منع الجريمة وهو أمر لا يكلف الدولة إلا القليل من النفقات".

- دور القانون الجنائي لمكافحة الجريمة عند حركة الدفاع الاجتماعي الحديث:

عرف تاريخ السياسة الجنائية الحديث ظهور حركة قانونية في القرن العشرين، تُعتبر امتدادا للمذهب الوضعي على يد الأستاذ فليبو جراماتيكا **Filippo Gramatika** الإيطالي، وقد كان أستاذا بجامعة جنوا، وهناك أسس مركز الدراسات

للدفاع الاجتماعي سنة 1945، وقد حدث بعد ذلك أن أنشأت هيئة الأمم المتحدة سنة 1948 قسما للدفاع الاجتماعي تابعا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف وضع برامج في مجال الوقاية من الجريمة، بالاهتمام باختيار الطرق الأنجع لمعاملة المجرمين وللتعامل مع ظاهرة انحراف الأحداث¹⁸، حيث وعلى إثرها تكونت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي سنة 1949 على إثر انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للدفاع الاجتماعي، وقد وضعت هذه الجمعية برنامجا للدفاع الاجتماعي يستند إلى التوصيات الأربع الآتية:

- المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعي¹⁹:

- 1 - مكافحة الجريمة يجب أن تكون الالتزام الأساسي للمجتمع.
- 2 - الكفاح يجب أن يتخذ كل الوسائل الكفيلة قبل وقوع الجريمة أو بعد وقوعها، ومن البديهي أن يكون القانون الجنائي واحدا من الوسائل الرئيسية التي يمكن استخدامها لخفض نسبة الإجرام.
- 3 - يجب أن يكون الهدف من مكافحة الإجرام حماية المجتمع من الجريمة وحماية كل أفراد من السقوط في هاوية الإجرام، وهنا يظهر أن الحركة تدعو إلى حماية المجموع بواسطة حماية كل فرد، فهي تعتني بالفرد وبالمجتمع معا، مما يميزها عن المدرسة الوضعية الكلاسيكية، حيث أن هذه الأخيرة لا ترى مانعا من التضحية بالفرد في سبيل الجماعة، إن كان ممن لا يُرجى علاجه وإصلاحه.

- المبادئ الأساسية للقانون الجنائي:

- 1 - الإقرار بأن الهدف الأول من القانون الجنائي هو حماية المجتمع وأفراده من السلوك الإجرامي.
- 2 - لا يجب أن يتعارض الهدف المسطر المنشود مع وجوب ضمان احترام القيم الإنسانية. فالسياسة الجنائية هي سياسة مستوحاة من المدنية والحضارة المعاصرة.
- 3 - ينبج عن ذلك بدهاء، ضمان القانون الجنائي لاحترام حقوق الإنسان بمراعاة قواعد الشرعية والحرية الشخصية.

- نظرية القانون الجنائي:

1 - ضرورة خضوع تفسير القواعد القانونية وتطبيقها إلى أسس وحقائق علمية تجريبية، مادام الهدف من القانون الجنائي هو حماية المجتمع وأفراده.

2 - مادام أن تفسير قواعد القانون يجب أن يخضع إلى أسس علمية، فيجب استبعاد الافتراضات الميتافيزيقية والفلسفية المجردة، كحرية الاختيار أو ركن الخطأ الإرادي في المسؤولية، وفي الوقت نفسه، لا ينبغي إنكار القيم الخلقية السائدة كالمسؤولية الأخلاقية في المجتمع.

3 - وجوب تنوع التدابير المتخذة حسب تنوع شخصيات المجرمين، فكل تدبير يجب أن يتلاءم مع كل شخصية، وهي تدابير تضم أيضا ما يسميه البعض بالعقوبة، كالغرامة والتدابير الماسة بالحرية ويطلق على كلها اسم " تدابير الدفاع الاجتماعي".

- برنامج تطوير القانون الجنائي:

1 - ضرورة التنسيق بين مختلف التدابير المنصوص عليها في القانون الجنائي من أجل وضع نظام موحد لرد الفعل الاجتماعي تجاه السلوك الإجرامي.

2 - العنصر السابق يستوجب تنوع تدابير الدفاع، حيث تستطيع المحكمة اختيار ما يتلاءم منها للحالة المعروضة.

3 - ضرورة خضوع مراحل المعاملة العقابية إلى مقتضيات الدفاع الاجتماعي.

هذا البرنامج كان بمثابة أرضية تمثل الحد الأدنى الذي يقع عليه الاتفاق الهادف إلى بناء قانون جنائي ذي طابع إنساني، بمعنى أن هذه الأرضية لم تكن عائقا أمام الاختلاف الفكري الممكن قيامه بين أعضاء الجمعية، وفعلا برز في التيار الاجتماعي اتجاهاً: أحدهما بزعامة الإيطالي **فيليبو جراماتيكا** والثاني بزعامة الفرنسي **مارك أنسل**، وفيما يلي ملخص عن مبادئ وأفكار الاتجاهين:

أولاً: الدفاع الاجتماعي المعاصر في إيطاليا:

لقد عرض فيليبو جراماتيكا أفكاره عن الدفاع الاجتماعي عام 1934 في كتابه: "القانون الجنائي والدفاع الاجتماعي"****، وهي تختلف كثيراً عن قوانين العقاب والقوانين الجنائية السائدة في العالم المعاصر، وهذا لأنها تنادي بأن سياسة الدفاع الاجتماعي يجب تمييزها عن القانون الجنائي، حيث أنه أشمل بكثير، فهي تُعنى بكيفية مقاومة الجريمة موضوعياً، إنها تهدف إلى استئصال السلوك الإجرامي من جذوره عند الفرد والمجتمع من عوامل عضوية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية، سواء أدت هذه العوامل إلى جرائم فعلية أو لم تؤد إلى ذلك.

من هنا، فهذه التدابير العلاجية والوقائية تقتضي دراسة شخصية كل مجرم بالفعل أو كل مجرم بالإمكان، كما تقتضي أيضاً مساهمة كل المؤسسات وكل الجهات المعنية بالإصلاح في المجتمع، مساهمتها في العمل على إزالة الجريمة ومكافحة أسبابها، من مؤسسات صحية، تربوية، إدارية، اقتصادية وإعلامية، فالمرضى نفسياً أي الشاذ يجب أن يُعالج، والجاهل يجب أن يتعلم، والفاقد يجب أن يُقوّم.

من هنا فهذه المدرسة ترفض تحديد أي دور للقانون الجنائي في مكافحة الجريمة، بل وترفض حتى القول بشيء اسمه "جريمة" وبشخص اسمه "مجرم"، وكذلك ترفض القول بالمسؤولية وبالعقوبة، فهي تسمي الجريمة بالسلوك المنحرف والمجرم بالشخص المنحرف العاجز عن التكيف الاجتماعي، نتيجة ظروف نفسية أو اجتماعية، وهكذا يجب على المجتمع اتخاذ تدابير دفاعية تؤهل الفرد للنجاح في الحياة، فالتأهيل حق للفرد وواجب على المجتمع²⁰.

ثانياً: الدفاع الاجتماعي المعاصر في فرنسا:

أن المفكر مارك أنسل هو الذي يمثل هذه الحركة في فرنسا، فهو من أنصار حركة الدفاع الاجتماعي التي يتزعمها فيليبو جراماتيكا، لكنه يخالفه في نزعه الراديكالية محولاً

التوفيق بين سياسة الدفاع الاجتماعي والإقرار بمبدأ المسؤولية وبدور القانون الجنائي في هذه السياسة.

انطلاقاً من هذا فإن هذا الاتجاه يرفض تلك المبادئ المجردة الفلسفية والميتافيزيقية التي يقوم عليها المذهب التقليدي من اختيار وإرادة خاطئة، وبالتالي من مسؤولية وما يتبعها من جزاء، فالدفاع الاجتماعي يجب أن ينصبّ على تأهيل المجرم وحماية المجتمع، لكنه اتجاه يعترف بمبدأ المسؤولية الخلقية كفكرة واقعية إنسانية تدل على الإرادة الحرة للإنسان، وهنا يختلف الدفاع الاجتماعي المعاصر عن المذهب الوضعي التقليدي المؤمن بمبدأ الحتمية إيماناً مطلقاً.

وعليه، يرفض **مارك أنسل** تصنيف المذهب الوضعي للمجرمين على أساس أن هناك مجرم بالفطرة ومجرم بالعادة ومجرم مجنون... إلخ، حيث يناهز بأن كل معاملة لأي مجرم يجب أن تقوم على أساس احترام شخصيته كإنسان، فلا يمكن إهمال مبدأ الشرعية والإشراف القضائي على الإجراءات الجنائية وتدابير الدفاع الاجتماعي، ولا يمكن من ثمة القيام بهذه التدابير قبل وقوع الجريمة أي بعيداً عن ساحة القضاء، وإنما يجب تحضير ملف تفصيلي عن حالة المجرم، يتعاون على إعداده خبراء في دراسة السلوك البشري من أطباء، علماء نفس، علماء اجتماع وعلماء إجرام، ويتم تسليم هذا الملف للقاضي الناظر في الدعوى العمومية الخاصة بمتهم معين، وهذا من أجل تنويره وتوجيهه قبل إصدار الحكم.

وباختصار فإن مثل هذا الاتجاه يبحث عن صيغة توفيقية بين القول بالنظرية التقليدية والقول بالنظرية الوضعية وبسياسة الدفاع الاجتماعي، حيث يرى أن إعادة تأهيل الجاني يمكن أن تتحقق باتخاذ التدابير الاجتماعية كما يمكن أن تتحقق في الوقت نفسه بتطبيق العقوبة، بشرط أن تتجرد العقوبة من عنصر الإيلاء أو التهذيب²¹.

- خاتمة:

مهما يكن، فإن بعض السياسات الجنائية في يومنا هذا تأخذ بالفلسفة الوضعية التي جاء بها **جاروفالو وفيري**، وبعضها تأخذ بالفلسفة الوضعية التي جاء بها **جراماتيكا** وأنسل، وبعضها الآخر لا زال يتمسك بالفلسفة التقليدية القائلة بالمسؤولية الجنائية، وهناك من يتردد بين هذه النزعة وتلك.

أما المشرع الجزائري، فإنه يتجه نحو التوفيق بين النزعتين الوضعية والتقليدية، بدليل نص المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر وفق الأمر **156/66**، وهو كما يلي: "لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن من غير قانون، فهنا يوجد إقرار واضح بمبدأ الشرعية المقترن بالمسؤولية الجنائية، وفي الوقت نفسه هناك اعتراف بأهمية التدبير الوقائي، لكن نتساءل في الأخير قائلين: إلى أي مدى ساهم هذا الموقف التوفيق في مكافحة الجريمة عندنا؟؟؟"

- قائمة ثبت المراجع:

- 1 - بهنام رمسيس: **النظرية العامة للمجرم وكلجزاء**، منشأة المعارف بالإسكندرية 1991، ص 92.
- 2 - منصور إسحاق إبراهيم: **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 1988، ص 24.
- 3 - منصور إسحاق إبراهيم، المرجع نفسه، ص 24.
- عبد الستار فوزية: **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية ط5، بيروت، 1985، ص 39.
- بهنام رمسيس: المرجع السابق، ص 92.
- 4 - عبد الستار فوزية: المرجع السابق، ص 39.
- 5 - السماك أحمد حبيب: **ظاهرة العود إلى الجريمة**، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1985، ص 94.
- 6 - عبد الستار فوزية: المرجع السابق، ص 42.
- 7 - السماك أحمد حبيب: المرجع السابق، ص 95.
- 8 - سرور أحمد فتحي: **أصول السياسة الجنائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 53.
- 9 - Sillamy Norbert: **Dictionnaire de Psychologie**, Librairie Larousse, Paris 1967, PP 12,125,159
- 10 - السماك أحمد حبيب: المرجع السابق، ص ص 103-106.

*من أشهر الأعمال الأدبية في هذا المجال رواية "جريمة وعقاب" للأديب الروسي دوستويفسكي. فلجريمة هي جريمة قتل، والعقاب تأنيب ضمير انتهى بصاحبه إلى الاعتراف بالذنب.

**نؤكد بالمناسبة حقيقة تاريخية معروفة وهي أن ابن خلدون قد سبق كونت ودوركايم، وكوندورسي وفيكو في تفسير الأحوال البشرية بعوامل اجتماعية، وهذا واضح في مقدمته الشهيرة لكتابه "العبر في ديوان المبتدأ والخبر"، وأن "علم العمران البشري" الخلدوني أوسع من علم الاجتماع ولا تضاهيه اليوم إلا الأنثروبولوجيا الذي يضم في ثناياه كافة الأبعاد الإنسانية.

11 - بدوي عبد الرحمن: **موسوعة الفلسفة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984، ص 482 - 483

12-Marx Karl : **Œuvres choisies** Tome 1, traduction ; N. Guterman et H.Lefebvre, Gallimard Paris 1971, PP330-33

13 - بهنام رمسيس، المرجع السابق، ص 94.

14 - بهنام رمسيس، المرجع السابق، ص 96.

*** - العبارة إما أن تكون غير دقيقة أصلاً أو أن الترجمة غير دقيقة، حيث أنه لا يصح تصنيف المجانين إلى مجانين نفسانيا ومجانين لا نفسانيين.

15 - منصور إسحاق إبراهيم: المرجع السابق، ص 25.

***تصنيف (أبقراط) القديم للطباع يقدم 04 أصناف، بينما تصنيف المدرستين المعاصرتين الهولندية والفرنسية للطباع يقدم 08 أصناف أنظر:

Julia Didier, **Dictionnaire de Philosophie**, Librairie Larousse, Paris 1964, P40.

- Sillamy Norbert. Op.cit., P 55

16 - سرور أحمد فتحي: المرجع السابق، ص 55.

17 - نقلا عن سرور أحمد فتحي: المرجع نفسه، ص 58.

18 - نجم محمد صحي: **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية ط 2، الجزائر 1988، ص 64.

19 - المرجع نفسه، ص 64-66.

*****ورد لدى نجم محمد صحي في المرجع نفسه، عنوان الكتاب بهذه الصيغة المذكورة وسنة الصدور 1934، بينما ورد لدى منصور إسحاق إبراهيم العنوان كالاتي: "مبادئ الدفاع الاجتماعي" وسنة الصدور 1964.

21 - منصور إسحاق إبراهيم: المرجع السابق، ص 142.